دور السيولة المصرفية في تحقيق الربحية

م.م. عمار فوزي عبدالحميد القيسي

المديرية العامة لتربية الانبار

Fawzi3919@gmail.com

المقدمة

يمثل القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الرئيسية في السياسات الاقتصادية، إذ يمثل القطاع المصرفي أحد أذرع النظام المالي، وهو عبارة عن مؤسسة تمد الاقتصاد بتيار متدفق من الموارد المالية، وبالتالي تطور هذا القطاع يعكس الصورة المشرقة لنمو البلد، لذا سعت البنوك عبر سياساتها الائتمانية إلى مزيداً من التنافس فيما بينها لتقديم أفضل الخدمات المالية بشكل أساسي لتعظيم أرباحها، فهي بالأخير مؤسسات ربحية بأمتياز حكومي أم قطاع خاص على حد سواء، كما وتساعد المصارف بشكل كبير في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية، ومن أهم هذه الخدمات : قبول الودائع بأنواعها، ومنح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، وتحصيل الأوراق المالية التجارية وخصمها، وإصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية. وتقوم المصارف بدور الوساطة بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي، والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، وإلى جانب دور الوساطة هذا، تقوم المصارف التجارية بدور آخر لا يقل أهمية عن الدور الأول، و هو دور تحويل الاستحقاق، حيث يتم تحويل ودائع العملاء قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، موفقة بذلك بين رغبات المدخرين في حق سحب ودائعهم عند الحاجة إليها، ورغبات المقترضين في أن يحصلوا على قروض تتزامن مواعيد ردها ومواعيد تحقق العوائد من المشروع الممول.

ويعد موضوع السيولة أحد الموضوعات المهمة في المصارف التجارية، فعندما يكون هناك استخداماً اقتصادياً لموارد المصارف فأن هذا يعني أن ثمة إدارة اقتصادية جيدة تعمل على استقرار المركز المالي للمصرف، إذ تواجه المصارف التجارية مشكلة التوفيق بين أهداف المصرف والمتلثمة بالربحية والسيولة والامان، وهكذا فأن نشاط المصارف يتركز حول خلق نوع من الموائمة بين هذه الاهداف من خلال الاحتفاظ بأقل مقدار من السيولة، حيث ان السيولة قد تؤثر تأثير مباشر على المصارف التجارية

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

لكونه احد الاعمدة المهمة في تعاملاته، فقد يخسر المصرف عددا من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلبات سحب الاموال في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، او لا يحتفظ بسيولة كافية وهي ايضا مخاطرة على المصرف، فالسيولة ليست غاية بحد ذاتيا، لذلك يجب عدم الانحراف عنها بالزيادة أو النقصان.

ولقد تزايدت أهمية هذا الموضوع نتيجة لتغيرات الظروف الاقتصادية وتأثيرها على المصارف في معظم دول العالم، وقد وقعت البنوك في أزمة الائتمان رغم كافة الضوابط والمعايير المشددة لاتفاقية بازل حول إدارة السيولة وفي ظل وجود قوانين وتعليمات حازمة صادرة عن معظم المصارف المركزية.

المبحث الأول
منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً : منهجية البحث

١. مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة ما بين السيولة المصرفية والربحية وكلاهما لا يمكن أن يستغني عنهما المصرف بعدهما الركائز الاساسية التي يستند عليها أي مصرف تجاري، لذا فأن الاخفاق في احدهما سيؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين واضعاف المركز المالي للمصرف، مما يعرضه إلى مخاطرة لا يمكن للمصرف مواجهتها، وبالتالي عدم قدرته على النمو والاستمرار بتحقيق المزايا التنافسية، ويمكن وصف مشكلة البحث من خلال التساؤول الاتية :

هل أن المصارف التجارية لديها القدرة على ادارة السيولة المصرفية وبالتالي تعظيم الارباح ؟

٢. أهمية البحث

تبدأ أهمية البحث من أهمية المتغيرات المبحوثة، إذ تلعب المصارف دو ار اساسياً

وفعال في النشاط الاستثماري والاقتصادي وتسريع عملية النمو في البلد . لذلك فتقع على عاتقه مهمة كبيرة هو توفير السيولة المناسبة لهذه المشاريع لتساهم بشكل وأخر في عملية التنمية الاقتصادية وبالمقابل فان هذه المصارف تهدف من خلال هذه السيولة الى تحقيق العائد الذي يطمح من اجله أي مصرف تجاري دون أن يؤدي ذلك إلى الافراط بالسيولة المتاحة لديه وتعريضه إلى مخاطر متنوعة يضطر من خلالها إلى تصفية بعض أو كل موجوداته لمواجهه التزاماته المالية لذلك فأن السيولة والربحية توأمان لا يمكن الفصل احدهما عن الاخر.

٣. أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي :

- تحليل طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية.

- التعرف على مفهومي السيولة المصرفية والربحية.

٤. فرضيات البحث

تتمثل الفرضية في أن بعض البنوك التجارية تستطيع التأثير والتحكم بحجم السيولة المصرفية المتوفرة لديها (جانب الموجودات)، وبالتالي ايجاد توافق بين سيولتها وبين الربحية من جهة أخرى، وعدم قدرتها على ادارة السيولة في جانب المطلوبات، أي استحداث أنواع جديدة من الودائع، الامر الذي انعكس على انخفاض مؤشرات الرافعة المالية.

٥. حدود البحث

- الحدود المكانية : المصرف التجاري العراقي.

- الحدود الزمانية : تتمثل بالفترة التي سوف يتم فيها توزيع استمارة الاستبيان واسترجاعها واخضاعها للتحليل الاحصائي واستخراج نتائجها.

٦. أساليب جمع البيانات والمعلومات

الجانب النظري :

- الكتب والرسائل والاطاريح والبحوث المنشورة على الانترنت

الجانب العملي :

القوائم المالية لمصرفي بغداد والاستثمار العراقي

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ثانياً : الدراسات السابقة

١. دراسة (الذبحاوي والموسوي، ٢٠١٧)	
عنوان الدراسة	ادارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي – دراسة مقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية والاردنية الخاصة
عينة الدراسة	تم اختيار ثلاثة بنوك كل من العراق ممثلة ب (بغداد، الشرق الأوسط، الخليج التجاري)، الأردن أيضا ثلاثة بنوك ممثلة (أردني، عربي، إسكان).
هدف الدراسة	يهدف البحث الى الكشف عن طبيعة العلاقة بين ادارة السيولة للمصارف والائتمان في البنوك التجارية العراقية والاردنية حيث ان موضوع السيولة من المواضيع المهمة في البنوك التجارية
نتائج الدراسة	وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة القانونية والائتمانية البنكية.
مدى الافادة منها	في الجانب النظري.
أوجه الشبه	كلتا الدراستين تناولت السيولة المصرفية.
أوجه الاختلاف	الاختلاف في تناول الربحية المصرفية والائتمان.
٢. دراسة (ظاهر ومحمد، ٢٠١٨)	
عنوان الدراسة	تحليل السيولة، الربحية، الرفع المالي في ضوء ادارة المخاطر المصرفية
عينة الدراسة	القوائم المالية للبنك التجاري العراقي للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٥

هدف الدراسة	يهدف البحث إلى تحليل إدارة السيولة لكل من الأصول والمكونات وكذلك إدارة المطلوبات والتي تمثل إجمالي القروض قصيرة الأجل، وكذلك تحليل تأثير الرافعة المالية في ربحية البنك التجاري العراقي.
نتائج الدراسة	أن علامات المعلمات تتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية لجميع النماذج وكذلك أهمية الاختبارات الإحصائية فيما يتعلق بالجانب الكمي. كان سلوك الربحية للبنك التجاري متصاعدًا بسبب الحجم الذي يمثل الغالبية العظمى من إجمالي الأصول، أي نجاح إدارة سيولة البنك في جانب الأصول، بينما فشل البنك في إدارة جانب المطلوبات، وهو ما انعكس في الرافعة المالية المنخفضة.
مدى الافادة منها	الافادة في الجانب النظري.
أوجه الشبه	كلا الدراستين تناولت موضوع السيولة المصرفية.
أوجه الاختلاف	الاختلاف في مكان التطبيق.
دراسة (حسين وحسن، ٢٠٢١)	
عنوان الدراسة	أثر ادارة السيولة على الاداء المصرفي – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة الزمنية ٢٠١٣ – ٢٠١٧
عينة الدراسة	عينة من المصارف العراقية
هدف الدراسة	توضيح بعض المفاهيم المصرفية المتمثلة بـ(إدارة السيولة – الاداء المصرفي)، فضلاً عن توضيح علاقة إدارة السيولة بمستوى الاداء المصرفي.
نتائج الدراسة	أن البنوك التي تعمل بمعدل سيولة معياري تحقق مستوى عالياً من العوائد أو ترفع نسب السيولة عن الحد الطبيعي. ويؤثر ذلك على الأداء المصرفي وانخفاضه، مع الأخذ في الاعتبار أن إدارة البنك واستخدام النسب له تأثير كبير على هذه النسب.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

مدى الافادة منها	الجانب النظري والعملي.
أوجه الشبه	تتمثل أوجه الشبه في أن كلا الدراستين تناولت موضوع السيولة المصرفية وتأثيرها في الربحية.
أوجه الاختلاف	تختلف الدراستين من حيث العنوان ومكان التطبيق.

المبحث الثاني
الجانب النظري

أولاً : السيولة المصرفية

١. مفهوم السيولة

السيولة liquidity في معناها المطلق تعني النقدية cash money، اما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث إن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها . لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في حدود التزاماته.

أما السيولة في الجهاز المصرفي فتعني : الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي. وتم تعريفها بأنها : احتفاظ المصرف بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع

والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن المصرف في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في أعماله . ويمكن للمصارف أن تحقق غايتها في السيولة من خلال الاحتفاظ بمقدار مناسب منها في كل وقت من الأوقات، أو من خلال إجراء التزامن بين دخول الأموال إليها وخروجها منها (احمد، ٢٠١٣ : ٣٠٣).

وللسيولة ثلاث أبعاد : (احمد، ٢٠١٣: ٤٠٦)

١- الوقت : هو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات الى نقد.

٢- المخاطرة : وهي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود او احتمالية تقصير او اهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.

٣- التكلفة : هي التضحيات المالية والتضحيات الاخرى التي لابد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

ان السيولة في المفهوم الاقتصادي تدور حول مركز رئيسي هو توفر الاموال لمواجهة الالتزامات والظروف الطارئة. اي الاستثمار الامثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصى عائد، والمقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الادنى للتكاليف.

٢. أهمية السيولة

تنبع أهمية السيولة من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة فالإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة الملائمة إلي ما يلي : (الذبحاوي وفرج، ٢٠٢٢ : ١٠٥٧)

١- تدعيم ثقة مقترضيها بها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد التزاماتها المترتبة

عليها في مواعيد استحقاقها حسب السير الطبيعي للأمور.

٢- الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرارية هذه الدورة وعدم توقفها والدورة التشغيلية لمنشأة صناعية مثلا تبدأ بشراء المواد الخام ثم تصنيعها ثم بيعها ثم تحصيل ثمنها.

٣- مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب فيها مبالغ نقدية جاهزة تكون

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

في متناول يدها فورا

٣. أنواع السيولة المصرفية

أ- السيولة النقدية : وهي النقدية الجاهزة تحت تصرف المصرف، وتشمل ما يلي : (عبد الحميد وكاظم، **٢٠٢٠ : ٣٤٩**)

- النقدية بالعملة الوطنية والأجنبية الموجودة في خزائن البنك.
- الودائع لدى البنوك الأخرى، ولدى البنك المركزي.
- الشيكات تحت التحصيل.

ب- السيولة شبه النقدية :

وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أو بيعها أو رهنها ومنها (أذونات خزينة، كمبيالات مخصومة، أوراق مالية كالأسهم والسندات)، وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، حيث تتصف هذه الموجودات بأنها قصيرة الأجل كما تتوفر إمكانية بيع مثل هذه الموجودات عند الحاجة.

٤- العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية إلى : (سليمان، **٢٠١٥ : ٦**)

١. عمليات الايداع والسحب على الودائع.

٢. معاملات الزبائن مع الخزينة العامة، سيولة المصرف التجاري تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، وتتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف دائنين للخزينة.

٣. رصيد عمليات المقاصة بين المصرف: سيولة المصرف التجاري تزداد إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدي البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى.

٤. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف: البنك المركزي يمتلك سلطة نقدية للتأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية.

٥. رصيد رأس المال الممتلك: يؤثر رصيد رأس المال الممتلك في سيولة المصرف حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زاده السيولة وبالعكس.

٥. قياس السيولة والمؤشرات المالية

المستخدمة

هذه النسب تختص بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرف للخطر . وإن من أهم النسب المالية) المؤشرات المستخدمة(في هذا المجال هي : (ديبونة، ٢٠١٧ : ٥)

أ- نسبة السيولة النقدية:

تشير هذه النسبة إلى مدى كفاية الأصول النقدية السريعة في سداد الودائع، وحددت سلطة النقد بسط هذه النسبة بالنقد في الخزائن والصراف الآلي للمصرف، ومقامها بالودائع التي تشملها النسبة في الحسابات الجارية، وحسابات التوفير والودائع المربوطة لمدة شهر فأقل، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة وبمعيار سلطة النقد وهو ٣٪ لكل عملة و ٦٪ لإجمالي العملات كحد أدنى . وتستخرج وفق المعادلة التالية

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق}}{\text{الالتزامات السائلة (ودائع العملاء التي تستحق خلال شهر)}}$$

ب- نسبة الاحتياطي الإلزامي

تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي، وبدون فوائد بنسبة معينة من الودائع التي يحددها البنك المركزي وتمثل قدرة الأرصدة الموجودة في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وتمثل هذه الأرصدة حجم الاحتياطيات الإلزامية المفروضة على الودائع والتي يمكن أن تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين بشكل خاص.

ج- نسبة السيولة القانونية

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على موجوداته السائلة في تغطية الودائع، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل ومصدر أمان للإدارة، وحددت سلطة النقد بسط هذه النسبة وتشمل على الموجودات السائلة(النقد في الصندوق، الأرصدة لدى المصارف التي تستحق

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

خلال شهر، والأرصدة النقدية لدى سلطة النقد (ومقامها المطلوبات السائلة (الودائع التي تشملها النسبة في الحسابات الجارية، وحسابات التوفير وودائع لأجل التي تستحق خلال شهر وودائع وأرصدة سلطة النقد، وودائع المصارف والمؤسسات المصرفية)، وتقارن بالسنوات السابقة.

وتستخرج هذه النسبة وفقًا للمعادلة التالية :

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات السائلة}}$$

د- نسبة التوظيف

تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف، وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيرا عن السيولة، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشرا على مخزون من السيولة لدى المصرف، والعكس صحيح، وأن أهمية هذه النسبة تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياساتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة وتستخرج هذه النسبة وفقًا للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{اجمالي ودائع العملاء}}$$

٦. إيجابيات السيولة المصرفية

اخلاص إيجابيات احتفاظ البنوك بالسيولة في النقاط الموالية : (براضية، ٢٠١١ : ٥)

١. تمثل السيولة عنصر الأمان والحماية لحب البنوك خطر علم الدفع ومن ثم الإفلاس.

٢. تتيح عملية التحكم في إدارة السيولة للبنوك المرونة في الخيار، حيث توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمار الأفضل.

٣. تعتبر السيولة مؤشرا لقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين، وبالتالي تعزيز

عنصر الثقة في البنك.

٤. مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة وغير الواردة في الخطة، حيث نجد أنه رغم وجود خطط للسيولة إلا أن البنك قد يواجه بظروف طارئة تدعوا إلى وجود تدفقات نقدية خارجة .

٥. تجنب البنك البحث عن مصادر تمويل تكون في الغالب مكلفة.

٦. تعتبر مؤثرا إيجابية للبنك في السوق المالي وللمحللين والمصنفين والجهات الرقابية.

ثانياً : الربحية

١. مفهوم الربحية

يعد مؤشر الربحية هدفاً اساسياً لجميع المصارف وأمراً ضرورياً لبقائها واستمراها وغاية يتطلع اليها المستثمرين، والمؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف، كما يعد أداة مهمة لقياس كفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة (الطائي وعبد الهادي، ٢٠١٣ : ١٩١).

ويعرفها (فخري وقادر، ٢٠١٦ : ١٥٠) بأنها النسب التي تعطي مؤشرات عن مدى قدرة المصرف على توليد الدخل من الموارد المتاحة له، أن مؤشر الربحية المقياس لسياسات إدارة المصرف الاستثمارية والتشغيلية والقرارات المتخذة فيه، فهي تعكس الاداء الكلي للمصرف، وتوحد الاثر لأغلب القرارات الادارية، وأنها تفحص قدرة المصرف في توليد الارباح من عملياته، لذلك تعد نسب الربحية واحد من أصعب الاتجاهات للمصرف كمفهوم وقياس، ولك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى يكون في مركز مربح، إذ أن كثيراً من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي من أجل الحصول على ربح مستقبلي.

وتتكون الربحية من كلمتين الربح والقدرة، فالمقصود بالربح هو الايرادات الاجمالية التي تحصل عليها المصارف والشركات يستبعد منها نفقاتها الاجمالية، إما القدرة فتعني قدرة الشركة على تحقيق الارباح، وكذلك تشير إلى قوة ايرادات الشركة أو ادائها التشغيلي، وبذلك يكون تعريف الربحية على انها قدرة استثمار الشركات في الحصول على عائد معين نتيجة

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

استغلال فرصها الاستثمارية (الجنابي، ٢٠٢٢ : ١٤٨).

٢. أهمية الربحية

يستمد مقياس الربحية من خلال عنصر التسعير، ويعتبر الربح والربحية هما تحصيل حاصل في عملية قرارات التسعير في الشركة (إبراهيم، ٢٠١١ : ٦٧). ولقد ترتب على الدراسات التي تناولت الربحية أن العديد من الشركات والمصارف اصبحت تسعى لتحقيق الهدف الخاص بزيادة انصبتها من السوق وذلك بتحسين ربحها، ولكن لا يجب على المنظمات متوسطة الحجم أن تعتقد أن إحراز تزايد في نصيبها من السوق سوف يؤدي بطريقة أوتوماتيكية لتحسين مركز ربحيتها، فالكثير من المصارف كما أشار المحللين الماليين لها أنصبة عالية من السوق وربحية منخفضة والعديد من تلك المصارف التي لها أنصبة منخفضة من السوق وربحية عالية. أن تكلفة شراء نصيب أكبر من السوق ربما تفوق بكثير العوائد المتوقعة منه وعموماً فإن تزايد أنصبة المنظمة من السوق يميل إلى تحقيق أرباحاً أعلى في ظل شرطين أساسيين هما :

أ. في حالة انخفاض تكاليف الوحدة من السلع والخدمات مع تزايد نصيب المنظمة من السوق مع انتقال هذا التخفيض الى العملاء في صورة تخفيض في الاسعار.

ب. عندما تعرض المنظمة سلع وخدمات ذات جودة ممتازة وبسعر عالٍ يفوق تغطية تكاليف تقديمها الجودة العالية.

٣. الرقابة على الربحية

تفيد هذه الرقابة في تحديد معدل الربحية الخاص بكل سلعة أو منطقة بيعية أو عميل أو منفذ توزيع أو بشكل قطاع من قطاعات السوق كذلك يفيد تحليل الربحية في تحديد نوعية الانشطة التسويقية التي يجب تدعيمها أو التركيز عليها وتلك يجب التخلص منها أو إعادة النظر في أهميتها النسبية ويرتبط إجراء مثل هذا النوع من الرقابة بالمقدرة على تحليل التكاليف التسويقية وربطها بكل وجه من أوجه النشاط التسويقي بدرجة عالية من الدقة كذلك فإن من العوامل التي تساعد على زيادة فاعلية هذه الرقابة وجود شخص متفرغ لهذه المهمة ويمكن أن يطلق عليه

المراقب التسويقي وتتحدد أهم مسؤولياته فيما يلي : (الطائي والشكرجي، ٢٠٢٢ : ٢٩٦)

أ. تقويم فعالية السياسات في اطار التحليل لكل من التكاليف والإيرادات .

ب. إعادة الميزانيات الخاصة بكل سلعة او منطقة او عميل .

ج. الإحتفاظ بالسجلات المنظمة عن خطط المؤسسة ومعدلات الانجاز بالنسبة لكل منها .

٤. أنواع الربحية

وهي النتائج توضح العمليات ذات العلاقة المباشرة بالأنتاج أو بالنشاط الجاري للمنظمة وللعمليات التي ليس لها علاقة بالأنتاج أو النشاط الجاري للوحدة الأقتصادية لذلك بالإمكان تحليل ربحية هذه النتائج واستنباط ثلاثة أنواع من الربحية هي : (الياسري وراضي، ٢٠٢١ : ٤٤٧) .

أ. الربحية التجارية

وتقيس هذه الربحية نسبة الأرباح المتحققة من نشاط المنظمة التجاري معتمدة بذلك على السياسية السعرية وعوامل أخرى كالسمعة أو الشهرة للشركة في السوق , وتحسب الربحية التجارية من خلال القانون الأتي :

الربحية التجارية= X ١٠٠٪

ويقصد بهامش الربح التجاري أجمالي الربح أي الفرق بين المبيعات وكلفة البضاعة المباعة

هامش الربح الاعتيادي = المبيعات – كلفة البضاعة المباعة

كلفة البضاعة المباعة = مخزون اول المدة + المشتريات – مخزون اخر المدة

ويمكن حساب الربحية التجارية بطريقة اخرى من خلال المعادلة الآتية :

الربحية التجارية= X ١٠٠٪

ومن مزايا هذا المؤشر أنه يعبر عن أستقلالية المنشأة وعن السياسة المالية المعتمدة من قبلها, بمعنى آخر إذا أخذنا هامش الربح التجاري مقسوماً على المبيعات لحساب الربحية التجارية فإن ذلك يعني عدم الأخذ بنظر الأعتبار الفوائد المدفوعة من المنظمة مقابل أفتراضها للأموال من الغير , كذلك تمتاز هذه الربحية بالأبتعاد

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

عن التأثير الضريبي على السياسة الاستثمارية وبشكل خاص الابتعاد عن نظام الاندثارات المطبق مركزياً من قبل الجهات المركزية.

ب. الربحية المالية

ويقصد بها العائد على حقوق الملكية أي أن هذه الربحية خاصة بالمساهمين وتقيس مدى استخدام كل دينار واحد في تحقيق الأرباح من قبل المساهمين فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على زيادة نسبة العائد المتحققة للمساهمين ومن زيادة ثروة المساهمين وتحسب هذه الربحية من خلال المعادلة الأتية :

الربحية المالية = X ١٠٠٪

وقد يستخدم كبسط لهذه النسبة هامش التمويل الذاتي بدلاً من صافي الربح ويحسب هامش التمويل الذاتي كالأتي :

هامش التمويل الذاتي = صافي الأرباح المحتجزة + الاندثارات + الاحتياطيات

كتعبير حقيقي عن ما يحققه كل مساهم بأمواله في نسبة معينة من الأرباح وتستكمل هذه الربحية باستخراج نسبة الأرباح لكل سهم حيث إن حصة الأرباح لكل سهم تحسب كما يلي :

الربحية التجارية= X ١٠٠٪

ويلاحظ أننا أخذنا في الحسبان الأسهم العادية لأن توزيع الأرباح على الأسهم الممتازة عادة يخضع الى اعتبارات متعددة وهذه الاعتبارات لا تخضع لكمية الأرباح ولكن المنظمة غالباً ما تلزم في توزيع حد أدنى من الأرباح على الأسهم او جملة الأسهم الممتازة.

ج. الربحية الاقتصادية

يعود سبب نشوء الربحية الاقتصادية الى استخدام المنظمة لعواملها الإنتاجية (عناصر الطاقة التشغيلية) وهي تمثل الموجودات بمجموعها لذا من الضروري معرفة وقياس الربحية الاقتصادية الناشئة عن استثمارات المنشأة هي الربحية الاقتصادية وتحسب كالآتي:

معدل العائد على الموجودات = X ١٠٠٪

ويطلق أحياناً على الربحية الاقتصادية في كثير من المؤلفات نتيجة العائد على الاستثمارات او الموجودات

العائد على الموجودات = X ١٠٠ ٪

ويقصد بالعائد على الموجودات هو أن كل دينار واحد مستخدم في الموجودات ممكن أن تحقق عائداً أو ربما نسبة معينة , ويستخدم هذا المؤشر لبيات مقدرة إدارة المنظمة في تشغيل موجوداتها وتحقيق الأرباح منها وتتم مقارنته بالسنوات السابقة أو المنظمات المماثلة.

المبحث الثالث
الجانب العملي

أولاً : نبذة عن مصرف بغداد

تأسس مصرف بغداد عام ١٩٩٢ وبراس المال مقداره ٢٥٠ مليون دينار وتطور ليبلغ ٢٥٠ مليار دينار عام ٢٠١٣ وبحجم موجودات ١,٤١٩ مليار دينار عام ٢٠٢٠، كما ضم المصرف ٣٦ فرعا موزعة في بغداد بواقع(١٣) فرعا وبقية المحافظات (٢٣) فرعا.

مارس مصرف بغداد وحتى ٢٥ من أيلول لعام ١٩٩٨ الأعمال المصرفية التجارية فقط. ثم نوّع محفظته الخدماتية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية. كان عام ٢٠٠٥ لمصرف بغداد عام التحوّل، فامتلك كل من بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة أسهماً من رأس مال المصرف. في عام ٢٠٠٩، امتلك بنك برقان حصة الخليج المتحد ليصبح المالك الأكبر. وقد مكنت هذه المشاركة مصرف بغداد من تنويع الأعمال المصرفية العالمية من خلال الإهتمام بالتقنية والخدمات التنافسية (ابراهيم، ٢٠١٢: ٢٨٦) .

تطور مصرف بغداد من مصرف محلي إلى مصرف عالمي خلال السنوات الماضية. وهو يواصل في نموّه وبأدائه الحسن وذلك على الرغم من الإضطرابات في الأسواق المالية العالمية، وعدم الإستقرار المحلي المؤثّر على الإقتصاد العراقي وقد تم تحقيق جزء كبير من نجاح المصرف من خلال التعزيزات التقنية ومن جراء اهتمامه الاستراتيجي بالمستقبل .

كما ان مصرف بغداد هو عضو في مجموعة شركة مشاريع الكويت (القابضة) ولديه

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

حضور في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فهو مجموعة من سبعة بنوك شركاء: مصرف بغداد في العراق، بنك سورية والخليج في سورية، بنك الخليج الجزائر في الجزائر، بنك الأردني الكويتي في الأردن، بنك تونس العالمي في تونس، بنك برقان في الكويت وبنك الخليج المتحد في البحرين . واصل مصرف بغداد تقديم وتطوير خدماته المالية ومنتجاته المتنوعة لعملائه في قطاع الأفراد، الشركات بشقيه الصغيرة والمتوسطة والكبرى بالاضافة الى الانشطة الاستثمارية بما يلائم تطلعات المصرف وزبائنه وخطته الاستراتيجية، للعمل على استغلال موارده المتاحة مما يساعده على النمو المستقبلي، حيث عمل في جانب محور السوق والعملاء على تطوير الخدمات المصرفية من خلال اطلاق عدد منها وعزز قنوات الدفع الالكتروني لديه وإستمر في عملية إعادة الإنتشار في شبكة الفروع ومنافذ التوزيع أما في محور العمليات فقد تم الانتهاء من عملية تنفيذ نظام تقييم المخاطر واتمتت نظام الرواتب للشركات ونظام الاستدراك الالي بالاضافة تطوير وتحديث بيانات الزبائن والبدأ في بناء مراكز البيانات للتعافي من الكوارث داخل العراق وخارج العراق ،اما في محور الموارد البشرية فقد عمل المصرف على تطبيق واعتماد الهيكل التنظيمي لديه وتوزيعه وفق الاسس الثلاث وهي العمليات والاعمال المسانده وقطاع الاعمال يدعم ذلك فريق موظفي المصرف الذين يتميزون بالكفاءة والمهنية لتقديم أفضل مستوى من الخدمات لزبائن المصرف.إن تقنيّة المعلومات والتشغيل الآلي الشامل هما الأداتان اللتان تمكنا مصرف بغداد من منافسة المصارف الأجنبية في العراق. أدخل مصرف بغداد عشرة أجهزة من الصراف الآلي وسيعمل على إدخال المزيد من هذه الأجهزة بالإضافة للخدمات المصرفية الإلكترونية لتوفير فوائد إضافية للعملاء وأصحاب الأسهم (مصرف بغداد، ٢٠١٧ : ٢٨).

ثانياً : بعض المؤشرات المالية الرئيسية لمصرف بغداد

على الرغم من تراجع النشاط الاقتصادي عالميا ومحليا نتيجة جائحة كورونا وتبعات

ذلك على صعيد قطاعات الاعمال وحالة عدم اليقين، الا ان مصرف بغداد واصل خلال العام ٢٠٢٠ تعزيز مركزه ومكانته كمصرف رائد في القطاع المصرفي العراقي ضمن الظروف غير الطبيعية حيث عمل على خلق الفرص من هذه التحديات والظروف وتحويل الخطر الى إمكانيات والإنتكاسة إلى قوة، اذ يتضح من الجدول (١) التزايد المستمر لحجم الموجودات لمصرف بغداد خلال مدة الدراسة حيث اخذت بالارتفاع التدريجي من حوالي (٩٦١) مليار دينار عام ٢٠١٠ الى حوالي (١٤٢٠) مليار دينار عام ٢٠٢٠، كما ان التزامات المصرف ايضا اخذت بالارتفاع من حوالي (٨٦١) مليار دينار عام ٢٠١٠ الى حوالي (١٤١٩,٥) مليار دينار عام ٢٠٢٠ وهذا ان دل على شيء فانما يدل جزءا منه على قدرة المصرف على استقطاب الودائع لاستخدامها في منح التسهيلات المصرفية لتحقيق الارباح وهذا ما ظهر واضح من خلال تحقيق المصرف للارباح طيلة مدة الدراسة فقد بلغ اعلى ربح كان بحدود ٣١٩ مليار دينار عام ٢٠١٣ فيما كان اقل ربح حققه المصرف خلال عام ٢٠١٨ بعدما حقق ٤١ مليار دينار كما اخذ المصرف باجراءاته التحوطية من خلال توفير السيولة اللازمة لتنفيذ السحوبات الخاصة بالعملاء حيث ارتفعت حجم السيولة بنسبة الضعف تقريبا من حوالي (٥٤٧,٨) مليار دينار عام ٢٠١٠ الى حوالي (١٠٣٤,٣) مليار دينار عام ٢٠٢٠

الجدول (١) مؤشرات المالية لمصرف بغداد خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢٠ (مليار دينار)

السنة	الموجودات	المطلوبات	السيولة	الربح
٢٠١٠	٩٦١	٨٦١	٥٤٧,٨	١٣٦
٢٠١١	٨٧٥	٧٦٢,٤	٤٥٧,٤	٢٠٩
٢٠١٢	١٣٠١	١٠٢٥,٦	٨١٢,٤	٢٥١
٢٠١٣	١٧٦٥	١٥١٤,٩	١٠١٤,٧	٣١٩
٢٠١٤	١٨٢٧	١٥٧٧,٥	٩٩٢,٤	٢٧٧
٢٠١٥	١٤٧٩	١٢١٦,٩	١٠٢٦	٦٤
٢٠١٦	١٢٠٠	٩١٧,٦	٨١٨	٢٠٢
٢٠١٧	١٠٩٠	١٠٩٠,٦	٧٥٦,٨	٦١

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

٢٠١٨	١١١٣	١١١٣,٥	٧٨٨,٧	٤١
٢٠١٩	١١٣٢	١١٣٢,٧	٦٩٠,٥	٧٣
٢٠٢٠	١٤٢٠	١٤١٩,٥	١٠٣٤,٣	٢٠٢

المصدر : سوق العراق للاوراق المالية، التقرير السنوي لمصرف بغداد، سنوات متعددة.

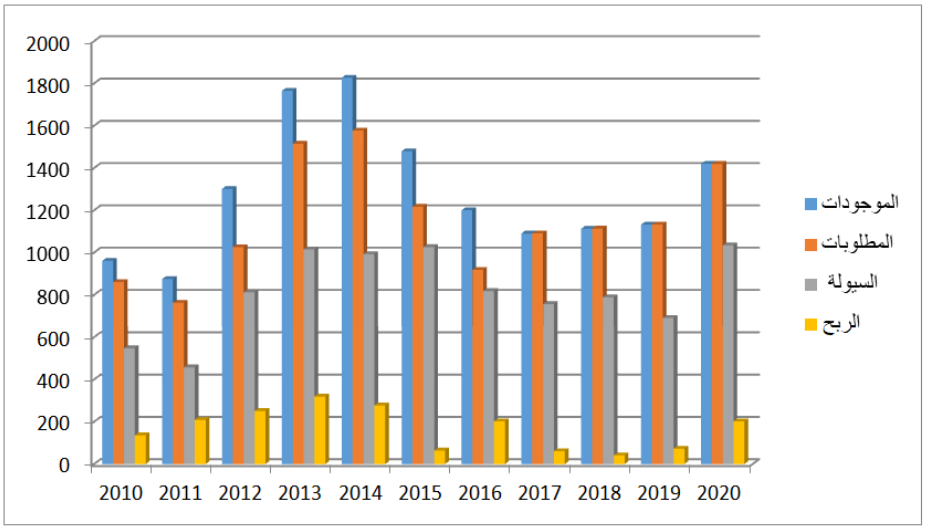

الشكل (١) تطور مؤشرات المالية لمصرف بغداد

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

ثالثاً : مصرف الاستثمار العراقي

أسس مصرف الاستثمار العراقي وأدرج في سجل الشركات تحت رقم م.ش/ **٥٢٣٦** في **١٣/٧/١٩٩٣**من قبل دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة برأسمال قدره (١٠٠) مليون دينار وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم **٣٦** لسنة **١٩٨٣** المعدل وعلى اثر ذلك اصدر البنك المركزي العراقي ترخيصه للمصرف للعمل كمؤسسة مصرفية مجازة بموجب اجازة الصيرفة رقم ص.**١٠/٣/٩٤٢/٥** بتاريخ **٢٨/٩/١٩٩٣**وفقاً لاحكـام البنك المركزي العراقي المرقم(٦٤) لسنة **١٩٦٧** المعدل. وباشر عمله المصرفي في **٢٩/٩/١٩٩٣** من خلال

فرعه الرئيسي ولدى مصرفنا ١٦ فرعاً في بغداد وباقي محافظات القطر، إضافة لمكاتب متخصصة أخرى، منها مكاتب الوساطة لبيع وشراء الأسهم المالية، ومكتب لبيع وشراء العملات الأجنبية، وجميع المكاتب قد تخصصت في تقديم الخدمات المصرفية, وخلال مسيرة المصرف المتميزة تطور رأسماله حتى اصبح (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار عراقي (مصرف الاستثمار العراقي، ٢٠٢٠ : ٣).

رابعاً : بعض المؤشرات المالية لمصرف الاستثمار العراقي

يسعى مصرف الاستثمار العراقي أن يكون الاول في مجال العمل المصرفي في العراق عبر تلبية احتياجاتكم وتطلعاتكم. وتحقيق اهدافه من خلال استقطاب المدخرات ومنح التسهيلات الائتمانية وغيرها من الخدمات والمنتجات المصرفية حيث يتضح من الجدول (٢) والشكل (٢) التزايد المستمر لحجم الموجودات لمصرف الاستثمار خلال مدة الدراسة حيث اخذت بالارتفاع التدريجي من حوالي (٢٤٦) مليار دينار عام ٢٠١٠ الى حوالي (٥٧١,٥) مليار دينار عام ٢٠٢٠، كما ان التزامات المصرف ايضا اخذت بالارتفاع من حوالي (١٧١) مليار دينار عام ٢٠١٠ الى حوالي (٣٠٦,٢) مليار دينار عام ٢٠٢٠ وهذا ان دل على شيء فانما يدل جزءا منه على قدرة المصرف على استقطاب الودائع لاستخدامها في منح التسهيلات المصرفية لتحقيق الارباح وهذا ما ظهر واضح من خلال تحقيق المصرف للارباح طيلة مدة الدراسة فقد بلغ اعلى ربح كان بحدود ٣٤,٨ مليار دينار عام ٢٠١٤ فيما كان اقل ربح حققه المصرف خلال عام ٢٠١٨ بعدما حقق ٠,٤ مليار دينار كما اخذ المصرف باجراءاته التحوطية من خلال توفير السيولة اللازمة لتنفيذ السحوبات الخاصة بالعملاء حيث ارتفعت حجم السيولة بنسبة الضعف من حوالي (١٤٩,٥) مليار دينار عام ٢٠١٠ الى حوالي (٣٥٥,١) مليار دينار عام ٢٠١٨ .

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

الجدول (٢) مؤشرات المالية لمصرف الاستثمار العراقي خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢٠

(مليار دينار)

السنة	الموجودات	المطلوبات	السيولة	الربح
٢٠١٠	٢٤٦	١٧١	١٤٩,٥	١٠,٥
٢٠١١	٣٢٧,٧	٢٢٧,٧	١٥٥,٨	١١,٧
٢٠١٢	٣٧٨,٣	١٧٨,٣	١٥٨,٨	٣,٤
٢٠١٣	٥٢٠,٦	٣٦٥,٦	٢٣١,٥	٣١,٦
٢٠١٤	٥٥٨,٦	٣٠٨,٦	٣٥٥,٤	٣٤,٨
٢٠١٥	٥٥٠	٣٠٠	٣٨١,٤	٢٠,٩
٢٠١٦	٥٧٧,٩	٣٢٧,٦	٤٢٦,٤	١٢,١
٢٠١٧	٥٧٣,٧	٣٢٣,٧	٣٨٥,٨	٤,٨
٢٠١٨	٦٠٧,١	٣٥٧,١	٣٥٥,١	٠,٤
٢٠١٩	٥٢٩,٨	٢٦٩,٢	١٤٩,٥	٠,٠١٧
٢٠٢٠	٥٧١,٥	٣٠٦,٢	١٥٥,٨	٤,٦

المصدر : سوق العراق للاوراق المالية، التقرير السنوي لمصرف الاستثمار العراقي، سنوات متعددة

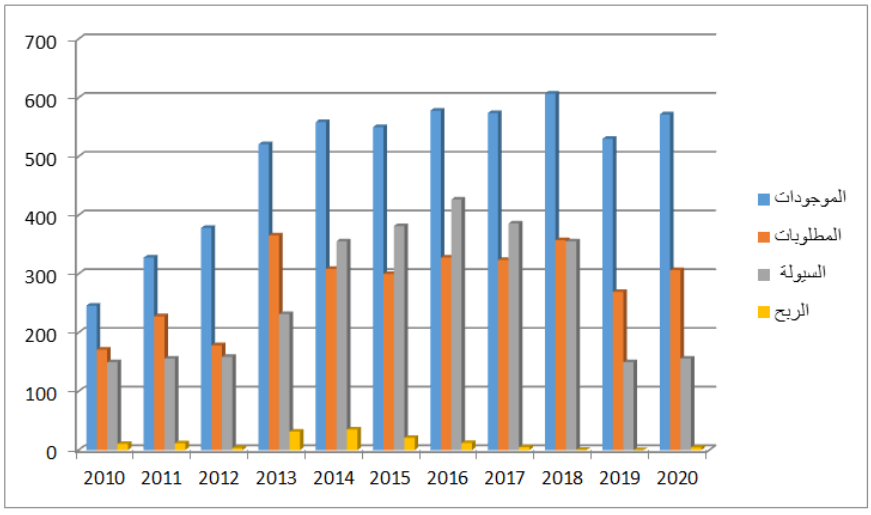

الشكل (٢) تطور مؤشرات المالية لمصرف الاستثمار العراقي

المصدر اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

المبحث الرابع
الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

١. حقق مصرف بغداد معدلات ربح مرتفعة جدا خلال مدة الدراسة وهذا نابع من الادارة الكفؤة التي يتسم بها المصرف.

٢. يتضح من نتائج الجانب العملي أن مصرف الاستثمار العراقي قام بتحقيق نجاحات كبيرة خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع حجم الموجودات والتزامات المصرف وحقق أرباحًا مرتفعة. كما تبين أيضًا أن المصرف يولي اهتمامًا كبيرًا لتلبية احتياجات العملاء وبناء الثقة معهم، ويقوم باتخاذ الإجراءات التحوطية اللازمة لتوفير السيولة اللازمة لتلبية التزاماته. وبناءً على هذه البيانات، يمكن استنتاج أنه يمكن الاعتماد على مصرف الاستثمار العراقي كخيار مصرفي موثوق وذو جدارة في العمل المصرفي في العراق.

٣. يتضح من البيانات المذكورة أن مصرف بغداد قد تمكن من الاستمرار في تحقيق النجاح وتعزيز مكانته كمصرف رائد في القطاع المصرفي العراقي، رغم تداعيات جائحة كورونا والظروف غير الطبيعية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي والعراقي خلال العام ٢٠٢٠. ويتضح من الجدول (١) أن المصرف قد حقق زيادة مستمرة في حجم الموجودات والتزامات المصرف والأرباح المحققة على مدى الدراسة. كما يتضح أيضًا أن المصرف قد نجح في توفير السيولة اللازمة لتلبية التزاماته وتحقيق متطلبات العملاء. وبناءً على هذه البيانات، يمكن استنتاج أنه يمكن الاعتماد على مصرف بغداد كخيار مصرفي موثوق وذو جدارة في العمل المصرفي في العراق، خاصة في ظل تحديات وظروف غير طبيعية.

٤. ارتفاع حجم السيولة النقدية لمصرف بغداد و مصرف الاستثمار مما ساعدتهما على تلبية التزامات النقدية اتجاه العملاء وبناء ثقة كبيرة معهم

٥. على الرغم من تحقيق مصرف الاستثمار العراقي لمعدلات ربح لا انها كانت معتدلة مقارنة بتلك التي حققها مصرف بغداد.

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

ثانياً : التوصيات

١. يوصي الباحث المستثمرين تقييم المخاطر والفرص بشكل شامل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية، كما ينصح دائمًا بالتحدث مع مستشار استثماري محترف قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية، حيث يمكنهم تزويد المستثمرين بالمشورة اللازمة بناءً على الأهداف والظروف الشخصية لكل مستثمر.

٢. ضرورة باستخدام خدمات مصرف الاستثمار العراقي في تلبية الاحتياجات المصرفية في العراق. يتضح من البيانات أن المصرف يحقق نتائج إيجابية في تحقيق الأرباح وتلبية التزاماته النقدية تجاه العملاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتميز باتخاذه الإجراءات التحوطية اللازمة لتوفير السيولة اللازمة لتنفيذ السحوبات الخاصة بالعملاء، مما يزيد من ثقة العملاء بالمصرف. لذا، يمكن التوصية باستخدام خدمات مصرف الاستثمار العراقي كخيار موثوق لتلبية الاحتياجات المصرفية في العراق.

٣. أن مصرف بغداد كخيار مصرفي موثوق وذو جدارة في العمل المصرفي في العراق. وبالنظر إلى التزامات المصرف وزيادة حجم الموجودات، فإنه يوحي بأن المصرف يتمتع بقدرة على التحمل المالي والاستقرار، وبالتالي يمكنه توفير الخدمات المصرفية اللازمة لعملائه. كما أن استراتيجية المصرف في تحويل الظروف الصعبة إلى فرص يؤكد على مرونة المصرف وقدرته على التأقلم مع التغييرات المفاجئة. لذلك، فإنه يمثل خيارًا جيدًا للأفراد والشركات التي تبحث عن مصرف موثوق وذو خبرة في العراق.

٤. يوصي الباحث بعدم اتخاذ القرارات الاستثمارية بناءً فقط على معدلات السيولة النقدية للمصارف، بل يجب أيضًا تقييم عوامل أخرى مثل: الأرباح والخسائر السابقة، سياسات الشركة، الثقة في الإدارة الحالية ومستقبلها، الظروف الاقتصادية والسياسية في السوق الذي يعمل فيه المصرف، والمنافسة في هذا السوق، وغير ذلك من العوامل المتعلقة بنشاط المصرف.

المصادر

١. إبراهيم، محمد محمد، (٢٠١١)، «إدارة التسويق في إطار معايير الجودة التسويقية – المدخل للتميز وامتلاك مركز الريادة في السوق»، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.

٢. احمد، نضال رؤوف، (٢٠١٣)، «دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي»، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد السادس و الثلاثون.

٣. براضية، حكيم، (٢٠١١)، «التصكيك ودوره في ادارة السيولة بالبنوك الاسلامية»، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

٤. الجنابي، سعد محيد، (٢٠٢٢)، «العلاقة بين الرفع المالي ومؤشرات الربحية – دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية العراقية للمدة من ٢٠١٤ – ٢٠١٨»، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٢، العدد ٤.

٥. حسين، ياسر سامي، وحسن، أية عادل، (٢٠٢١)، «أثر ادارة السيولة على الاداء المصرفي – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة الزمنية ٢٠١٣ – ٢٠١٧»، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٦٣.

٦. ديبونة، محمد الصغير، (٢٠١٧)، «أثر مخاطر السيولة على ربحية البنوك التجارية»، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

٧. الذبحاوي، حسن كريم، والموسوي، نورة عواد عبد العزيز، (٢٠١٧)، «إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي – دراسة مقارنة بين من المصارف التجارية العراقية والاردنية الخاصة»، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادرية، المجلد ١٤، العدد ٤.

٨. الذبحاوي، حسن كريم، وفرج، علي امور، (٢٠٢٢)، «دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة – دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية للمدة ٢٠٠٥–٢٠١٩»، بحث منشور، مجلة الغري لكلية الادارة

ISSN: 2075 - 2954 (Print)

والاقتصاد المجلد ١٨، العدد ٢.

٩. سليمان ،هندي يوسف، (٢٠١٥)، «إدارة السيولة في المصارف السودانية ايجابياتها وسلبياتها»، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الاسلامية.

١٠. الطائي، سجى فتحي، وعبد الهادي، شيماء وليد، (٢٠١٣)، «قياس مستوى الربحية للمصارف الاسلامية وتحليليها في ظل الازمة المالية العالمية – دراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفية للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠»، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٩، العدد ٢٨.

١١. الطائي، عبد الله محمد طاهر، والشكرجي، بشار ذنون محمد، (٢٠٢١)، «مؤشرات الربحية واثرها في القيمة السوقية – دراسة لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩»، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٤١، العدد ١٣٣.

١٢. ظاهر، غسان طارق، ومحمد، علي كريم، (٢٠١٨)، «تحليل السيولة، الربحية، الرفع المالي في ضوء ادارة المخاطر المصرفية المصرف التجاري العراقي حالة دراسية ٢٠٠٥ – ٢٠١٥»، بحث منشور، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ١.

١٣. عبد الحميد، مناهل مصطفى، وكاظم، حسن عبدنزال، (٢٠٢٠)، «السيولة المصرفية وامكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق»، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد ٢٦، العدد ١١٩.

١٤. فخري، سامر محمد، وقادر، أسو بهاء الدين، (٢٠١٦)، «مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه – دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية»، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٦، العدد ٢.

١٥. الياسري، تهاني مهدي، وراضي، هادي كهو، (٢٠٢١)، «سياسات تمويل رأس المال العامل انعكاسها على الربحية المصرفية – بحث تطبيقي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية»، بحث منشور، مجلة أهل البيت، العدد ٢٨.